# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على اتفاق قرض لتمويل المرحلة الأولى من مشروع حديد التسليح بالدخيلة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق قرض لتمويل المرحلة الأولى من مشروع حديد التسليح بالدخيلة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بأن أعزز المفهوم الثانى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بخصوص إتاحة قرض يابانى لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين :

١ ــ سيقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار المشار إليه فيما بعد " بالصندوق " للهيئة التنفيذية للمجمعات الصناعية والتعدينية بجمهورية مصر العربية فيما يلى :

قرضا بالين اليابانى قيمته خمسة عشر بليون ين يابانى ( ١٥ بليون ين يابانى ) " المشار إليه هنا فيما بعد " بالقرض " طبقا للقواعد والقوانين السائدة فى اليابان لتنفيذ مشروع مجمع الصلب المتكامل لإنتاج حديد التسليح بالدخيلة .

٢ ــ ( ١ ) سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق يبرم بين " IMC " والصندوق وينظم اتفاق القرض المشار إليه شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والذى سوف يتضمن الأسس الآتية :

( ا ) ستكون فترة السداد عشرون ( ٢٠ ) سنة بعد فترة سماح قدرها عشر ( ١٠ ) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاث (٣ ٪ ) فى المائة سنويا .

( جـ ) ستكون فترة السحب ٥ سنوات من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض الوارد فى البند (١) بعاليه بعد افتتاح الصندوق بجدوى المشروع .

(٣) يمكن مد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية ( أ ــ جـ ) بعاليه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض وفوائده .

٤ ــ ( ا ) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى ستقوم بها "IMC" لموردين ومقاولين أو مستشارين من دول المنشأ المصرح بها طبقا للعقود التى أبرمت وستبرم فيما بين هؤلاء بالين اليابانى لشراء منتجات أو خدمات لازمة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتروات قد تمت فى دول المنشأ المصرح فيها لمنتجات أو خدمات مقدمة من هذه الدول .

(٢) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات المذكورة فى الفقرة ( ١ ) من البند ٤ قد تم شراؤها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تقتضى ضرورة اتباع نظام المناقصات العالمية إلا فى حالة عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ ــ تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراه فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها .

٧ ــ تمنح المواطنون اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات أو الخدمات التى تقوم بمقتضى العقود المشار إليها فى البند ٤ بعاليه التسهيلات التى قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لأداء عملهم .

٨ ــ تعفى جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية .

٩ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما البعض فى شأن أى مسائل قد تنشأ أو تتعلق بهذا المفهوم أو تتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد عليها تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم فائق تقديرى .

توشيو يامزاكى
سفير مفوض فوق العادى
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على ما يأتى :

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بخصوص إتاحة قرض يابانى لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين :

١ ــ سيقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار المشار إليه فيما بعد "بالصندوق" للهيئة التنفيذية للجمعات الصناعية والتعدينية بجمهورية مصر العربية فيما يلى :

"IMC" قرضا بالين اليابانى قيمته خمسة عشر بليون ين يابانى (١٥ بليون ين يابانى) "المشار إليه هنا فيما بعد "بالقرض" طبقا للقواعد والقوانين السائدة فى اليابان لتنفيذ مشروع مجمع الصلب المتكامل لإنتاج حديد التسليح بالدخيلة .

٢ ــ (١) سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق يبرم بين "IMC" والصندوق وينظم اتفاق القرض المشار إليه شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والذى سوف يتضمن الأسس الآتية :

(ا) ستكون فترة السداد عشرون (٢٠) سنة بعد فترة سماح قدرها عشر (١٠) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاث (٣٪) فى المائة سنويا .

(جـ) ستكون فترة السحب ٥ سنوات من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض الوارد فى البند (١) بعاليه بعد افتتاح الصندوق بجدوى المشروع .

(٣) يمكن مد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ ــ جـ) بعاليه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض أو فوائده .

٤ ــ ( ١ ) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى ستقوم بها "IMC" لموردين ومقاولين أو مستشارين من دول المنشأ المصرح بها طبقا للعقود التى أبرمت أو ستبرم فيما بين هؤلاء بالين اليابانى لشراء منتجات أو خدمات لازمة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتروات قد تمت فى دول المنشأ المصرح بها لمنتجات أو خدمات مقدمة من هذه الدول .

(٢) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات أو الخدمات المذكورة فى الفقرة (١) من البند ٤ قد تم شراؤها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تقتضى ضرورة اتباع نظام المناقصات العالمية إلا فى حالة عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق او عدم ملاءمتها .

٦ ــ تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها .

٧ ــ يمنح المواطنون اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات أو الخدمات التى تقدم بمقتضى العقود المشار إليها فى البند ٤ بعاليه التسهيلات التى قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لأداء عملهم .

٨ ــ تعفى جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية .

٩ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما البعض فى شأن أى مسائل قد تنشأ أو تتعلق بهذا المفهوم أو تتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد عليها تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبر أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد لعظيم تقديرى .

د . سليمان نور الدين

وزير الدولة للاقتصاد

# وزارة الخارجية

## قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاق قرض لتمويل المرحلة الأولى من مشروع حديد التسليح بالدخيلة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

قـــرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق قرض لتمويل المرحلة الأولى من مشروع حديد التسليح بالدخيلة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٢/٤/١٤

كمال حسن على